انتهى وقال ابن هشام في المغني موضع ان بعد لو عند الجميع رفع فقال سيبويه بالابتداء ولا يحتاج لاشتمال
صلتها على المسند والمسند اليه وقيل على الابتداء والخبر محذوف وذهب المبرد والزجاج الى انه على الفاعلية
مقدر بعدها الى ولو ثبت ورجح بان فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل قال الزمخشري ويجب كون خبر ان
فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر
تنبو الحوادث عنه وهو ملموم وزاد ابن مالك في قوله هولا بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا البيت
قال وقد وجدت اية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم تنتبه لها الزمخشري كما لم ينتبه لانه
لعان ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهو قوله تعالى يودوا
لو انهم بادون في الاعراب ووجدت اية الخبر فيها وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين لكنا انتهى وتعقبه
البدر الدماميني بان هذه الاية يحتمل ان يجعل لو فيها للتمني لا للشرط والكلام في الشرطية ثم رأيت
الرجلين مسبوقين بما قالاه قال ابن النحاس في شرح الكافية لا يجوز ان يكون خبر ان بعد لو الا فعلا
في الاكثر ان امكن اما اذا لم يمكن فيكون اسما كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام لانه لا فعل بمعنى
اقلام حتى يقع موقعها ومنهم من لم يلتزم ان يكون خبرها فعلا وان امكن لانه يصح ان يقال لو ان زيدا
ذاهب لاكرمته كما يصح لو ان زيدا اخوك لاكرمته وفي التنزيل لو انهم بادون في الاعراب فاتى بالاسم
مع امكان الاتيان بالفعل وهو بدو الجواب عن الاية او للتمني لا للشرط انتهى وابن الفواس
يومي سعد وانشد ابو حيان مما الخبر فيه جار ومجرور وهو قول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال اما المفصل كذا في التسهيل قال ابو حيان ولا ينبغي
ان ينسب الى ذلك لا معنى التفصيل ليس بلازم لها بل قد تكون حيث لا تفصيل تقول اما زيد فمنطلق وقال
ابن قاسم لم يذكر كثير من النحويين لها غير هذا المعنى وقال بعضهم هي اخبار متضمن معنى الشرط وقال ابن مالك
في شرح الكافية اما فيها معنى الشرط والتفصيل وقال ابن هشام هي حرف شرط وتفصيل وتوكيد اما انها
شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها واما التفصيل فهو غالب حالها وقد يأتي لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق
واما التوكيد فقل من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فايده اما في الكلام ان تعطيه فضل
توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة
قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل
بفايدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط اما لكنهما يكن من شي قال هذا التاويل من حيث
حكمها

صلاحية

صلاحية التفصيل والا فاما حرف فكيف يكون معناها شرط ولا جايز ارادة انها من حيث المعنى لان
متوليه الحرف مباينة لمتولية الاسم والفعل فيستحيل المرادفة ولان يكن ضميرا يعود على ما لانها اسم شرط
ولان في جملة الجواب ضمير يعود على اسم الشرط وذلك منتف في اما فقال وقال بعض اصحابنا لو كانت شرطا لكان
ما بعدها متوقفا عليها وانت تقول اما عالم فعالم فذكرته انت او لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو متوقف على قيام
زيد واجيب بانه قد يكون الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله داء فقداني وقوله وهي كاسي بالمدينة
رحله فاني وقيار بها لغريب وقوله وان يك حقا ما فانهم كرام اذا ما الناس نبوب اما ترى
ان منه موجود كان ما اتاه حقا ام لم يكن لكن يخرج ذلك على اقامة السبب مقام المسبب الاترى ان المعنى ضربك
وانت وانا لا احسده وسبب ذلك ان لي نبا وكذلك ان يك احدا مرا دهل الا دينه فاما لا اعطه فاني غريب
وكذلك فان يك حقا ما اتاني فانهم خير كرام وقوله اما عالما فعالم بالمعنى مهما تذكره عالما فذكرك حقا لانه عالم
فلا يكون ذكره حقا حتى تذكره بعد تضمنت معنى الشرط وان ابوها مناب الشرط وما يلوها قال ابو حيان
هذه الفاء جاءت في اللفظ جارية عن قياسها لانها رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله قال وتعليل
المصنف لزوم الفاء بتأويلها مهما يك ليس بجيد لان جواب مهما يك لا يلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لاداة الشرط
والفاء لازمة بعد اما كان ما دخلت عليه صالحا لاداة الشرط ام لم يكن الا ترى يجوز مهما يكن من شيء لم اباله
ويمتنع ذلك في اما لا بد من ذكر الفاء فتقول اما كذا فلم اباله به فدل ذلك على دخول الفاء ووجوبها
ليس لاجل اف اول بمهما يكن وقال ابن قاسم ويوخذ من قوله لتلو تلوها انه لا يجوز ان يتقدم الفاء اكثر من اسم
واحد لو قلت اما زيد طعامك لم ياكل لم يجز وقد نص عليه غيره وكذا لا يفصل بينهما وبين فعلها اللازم
نحو اما رحمك الله زيدا فاضرب لم يجز ذكره ابو حيان قوله وحذف ذي الفا قل في نثر قال ابن
قاسم لم ينبه على ذلك في الكافية ولا في التسهيل وهذه من زيادة الالفية قلت وينبغي ان يتوقف في قبول
ذلك فانه تفرد به ولم يذكره احد من النحاة غيره وانما اخذه من حديث اما بعد ما بال رجال وقد اكثر من اخذ
احكام نحوية لم يسبق اليها من الاحاديث وبالغ ابو حيان وغيره من المتاخرين في الرد عليه بسبب ذلك وقالوا
الاحاديث ليست مقطوعا بانها رويت بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم بل هي مروية بالمعنى ورواه الاعاجم
والمولدون واللحانون فلحنوا فيها فلهذا لم يستدل احد من النحاة المتقدمين على اثبات قاعدة
نحوية بما ورد في الاحاديث قول الكافية خبر ما خبرها هذا منه اختيار بمذهب المبرد ومذهب
سيبويه والجمهور ان الفاصل اذا كان ظرفا او مجرورا او حالا او مفعولا فهو معمول لاما لما تضمنته من
معنى الشرط والفعل المحذوف ولا لما بعد الفاء وكذا اذا كان ما بعد الفاء غير جائز التقدم نحو اما اليوم

Copyright © King Saud University